مركز دراسات النوع الاجتماعى – الجندر
المرأة السودانية : 20 عاما بعد بكين

تمهيد :

التزاما من مركز دراسات النوع الاجتماعى – الجندر , وهو منظمة بحثية غير حكومية وفاعل فى مجال منظمات المجتمع المدنى– ببحث القضايا ذات الصلة بالمساواة النوعية وتحقيق مجتمع العدالة الاجتماعية الذى يحقق المساواة للجميع دون تمييز دينى او عرقى او ثقافى , واعتمادا على استرتيجية المركز فقد وضع من ضمن اولوياته مشروع متابعة تنفيذ وتقييم منهاج واعلان بكين 1995 م.

اولا: مساهمة منظمات المجتمع المدنى

بادر مركز الجندر بتكوين مجموعة بحثية من منظمات المجتمع المدنى باعداد اوراق عمل ذات الصلة بكل محور من محاور خطة بكين فى اتجاه الدفع بعملية المتابعة والتقييم والمراجعة والتى كانت حتى تلك اللحظة عام 2005م محدودة ومشتتة ويشوبها عدم التركيزومن ثم مناقشة هذه الاوراق فى منابر عامة وهذا بدوره أدى الى تعبئة المنظمات خاصة النسائية للمراجعة الموضوعية والمنهجية لتقييم الانجازات وتحديد الاخفاقات وتحديد فرص تطوير استراتجيات مختلفة للمشاركة المجتمعية بأتجاه تبنى الاهداف الكلية لخطة بكين واعداد التقرير البديل الذى يعكس وجهة نظر منظمات المجتمع المدنى .

- وفى هذا الاطار تم اعداد تقرير مفصل بجهد مشترك مع بعض منظمات المجتمع المدنى عام 2005 وصدر فى كتاب بعنوان "المرأة السودانية : 10 اعوام من بكين"
- كما تم اعداد تقرير بحثى يمثل ورقة موقف عام 2010 م

"Position Paper"

الانجازات

المستوى السياسى

اتاح هامش الحريات حراكا سياسيا كبيرا أذ استعادت الاحزاب السياسية شرعية العمل العلنى ومن ثم حدث اصطفاف سياسيى منظم وفاعل فى الساحة السياسية مما اتاح للمراة السودانية اثبات قدراتها فى المشاركة الفاعلة على كافة مستويات الاحزاب السياسية والبرلمان الانتقالى وجميع لجان العمل التى تشكلت خاصة لجنة الدستور والقوانين ولجنة الانتخابات .

أنفاذا لمبدأ التدابير الايجابية الذى جاء بدستور 2005 م الانتقالى , ابتدر مركز الجندر الحملة الوطنية لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة من خلال اقرارالكوتا وبنسبة لا تقل عن 30 % الا أن التوافق بين الاحزاب السياسية أدى الى اقرار نسبة ال 25% فى قانون الانتخابات لعام 2010 م مما أدى الى تزايد عدد البرلمانيات السودانيات الى 112 عضوة ويعتبر اعلى نسبة على مستوى المنطقة العربية

زيادة الحراك السياسى لمقاومة نظام الاسلام السياسى واتساع انتهاكات حقوق الانسان خاصة حقوق المرأة أدى الى التحاق اعداد مقدرة من النساء بالاحزاب السياسية خاصة الاحزاب المحافظة مثل الامة والاتحادى الديمقراطى وتبؤات فيها مواقع قيادية " الامين العام للحزب – حزب الامة " . وقد حدث تطور كمى ونوعى فى عضوية الاحزاب السياسية من النساء عموما .

نتيجة للتدريب وبناء القدرات المستمر زادت نسبة المشاركة النقابية على مستوى النقابات العامة حيث تجاوزت نسبة عدد النقابيات على المستوى العام للنقابات العامة نسبة ال10% , الا ان هذه النسبة تقل فى مستويات القيادة فى اللجان التنفيذية حيث اتخاذ القرارات

شهدت وتيرة حركة المجتمع المدنى عموما والحركة النسائية على وجه الخصوص انتظاما ملحوظا وقيام بعض الشبكات المتخصصة " مجموعة التضامن النسوى , شبكات بناء السلام , محاربة الختان , منتدى انهاء كافة اشكال العنف ضد المرأة , واخيرا منتدى النساء السودانيات " بالاضافة الى الانتساب والمشاركة فى عدد من الشبكات الاقليمية والعالمية وهذا يمثل تطورا نوعيا فى نشاط الحركة النسائية.

مستوى بناء السلام

مثلت اتفاقية السلام لعام 2005 م لوقف الحرب بين شمال البلاد وجنوبها نقلة نوعية فى تاريخ السياسة فى السودان , اذ اعتمدت " قسمة السلطة والثروة " اطارا عمليا لحل النزاعات فى السودان وارضية للتحول الديمقراطى وهذا ما اتاح هامش للحريات تضاعفت فيه اعداد منظمات المجتمع المدنى النسائية العاملة فى بناء السلام والتحول الديمقراطى اذ زاد نشاطها على كافة المستويات وفى جميع اقاليم السودان مع تنوع فى البرامج ومناهج العمل المختلفة وهذا بدوره أدى الى بروز عدد من القيادات النسائية ذات القدرات العالية فى التفاوض وتبنى خطط المدافعة وبناء الحملات – نشير هنا الى ترشح 100 امراة سودانية لجائزة نوبل للسلام

شكل دور المنظمات النسائية دفعة تاريخية فى حركة السلام فى السودان واجبار طرفى النزاع على الجلوس والتفاوض .

كان لدور المرأة فى بناء السلام جهدا ملحوظا خاصة عل مستوى المجتمعات القاعدية وتبنى القرار 1325 فى مواجهة العنف الجنسى فى مناطق النزاعات وتبنى مبادئ العدالة الانتقالية كأطار استراتيجى مما أدى الى قيام عدد كبير من لجان المرأة فى مناطق النزوح مما يمهد الى توسيع قاعدة المشاركة.

انتظمت المرأة السودانية فى 5 مجموعات من اجل السلام مما أتاح لكل التنوع المدنى والحكومى والجهوى مثل مجموعة نساء جبال النوبة وجنوب السودان " مجموعتين " لتعكس التنوع السياسى والعرقى والثقافى وهذا أتاح للمرأة السودانية أن تحتفى بالتنوع فى البلاد وان تعكس الاجندة المختلفة والاولويات المختلفة مما ساهم فى اثراء ادبيات الحركة النسائية السودانية ومهد الطريق لقيام مجموعات أخرى من دارفور كانت قد أتيحت لها فرص التدريب والمشاركة من خلال هذه المجهودات المشتركة

المستوى الحقوقى

كان دستور 2005 م فرصة تاريخية لتأكيد حقوق المواطنة للمرأة السودانية اذا قامت المساواة على مبدأ عدم التمييز على اساس النوع او الجنس او الدين او العرق , كما مثلت وثيقة الحقوق تطورا دستوريا تاريخيا

اكتسبت المرأة السودانية بعض الحقوق الدستورية خاصة فى دستور 2005م والذى جاء نتاجا لاتفاقية السلام التى وقعت بين الشمال والجنوب لانهاء اطول حرب فى افريقيا , حيث جاء الدستور على مبدأ المساواة دون تمييز على اساس الجنس او الدين او العرق , كما تضمن نصا للتدابير الايجابية للمرأة , بجانب وثيقة الحقوق التى تعتبر تطورا دستوريا هاما فى تاريخ السودان رغم بعض الفجوات النوعية .

المستوى الاقتصادى

- ← تزايد عدد النساء العاملات فى مرافق الدولة المختلفة والخدمة العامة عموما
- ← تزايد عدد الخريجات الجامعيات كعاملات فى القطاع الصناعى (أكثر من 65 %)
- ← أنتشار ظاهرة العاملات فى القطاع الغير منظم بشكل كثيف خاصة فى المدن وعواصم الولايات
- ← تحول عدد لا يستهان به من ربات البيوت الى الدور الانتاجى والمشاركة الاقتصادية من خلال مشاريع الاسر المنتجة ومشروعات التمويل الاصغر الذى يستهدف محاربة الفقر (برنامج البنك الدولى والموسسات الدولية) حيث يتم تصنيع بعض المواد الغذائية وعرضها فى السوق

ثانيا : التحديات

أن الاوضاع السياسية والاقتصادية – الاجتماعية والثقافية لم تكن مشجعة لا للمجتمع المدنى ولا للمنظمات النسائية ولا موائمة لتحقيق طموحات واهداف مشروع بكين , وهذا ما أدى الى تراجع قضايا المرأة وتحقيق المساواة وتراجع تخصيص الموارد والانفاق العام على قطاع الخدمات الاجتماعية خاصة الصحة والتعليم وهذا بدوره ادى الى التراجع الواضح فى الخريطة الاجتماعية للمرأة السودانية رغم وجود 12 هدفا فى اعلان بكين .

الخريطة الاجتماعية للمرأة السودانية (2014)

- % 49 نسبة السكان
- % 45 لتعليم الاساسى
- % 85 سبة الامية
- % 27 القوى العاملة فى الخدمة المدنية
- % 8 القوى العاملة فى الصناعة
- % 79 القوى العاملة فى الزراعة
- % 49 القوى العاملة فى القطاع المروى
- % 65 القوى العاملة فى القطاع المروى
- %35 الاسر التى تراسها نساء Women Headed Household
- % 68 النساء فى مناطق النزوح
- % 25 المشاركة السياسية

1) أن تردى الاوضاع الاقتصادية فى السودان مما أدى الى تزايد الاحتقان السياسيى والاجتماعى خاصة فى مناطق الحروب والنزاعات

وما ان تتواتر للذهن الحروب والنزاعات المستمرة الا وتتشكل ظاهرة كافة الاشكال المختلفة للعنف ضد المرأة خاصة القتل العمد والاغتصاب الممنهج كسلاح للهوية , الرق الجنسى والحمل القسرى .....الخ وهذا يشكل ظاهرة جديدة على المجتمع السودانى

2) أدى انسحاب الدولة من قطاع الخدمات الاجتماعية الى تراجع واضح فى الانفاق العام على قطاعى الصحة والتعليم مع تزايد وتيرة الخصخصة وغياب الدور الاساسى للدولة فى التخطيط التنموى , فى مجال الصحة مثلا ارتفعت حالات وفيات الامهات اثناء الوضوع الى (1117 / 100الف) وتشير تقارير وزارة الصحة الى أن (72.8%) من هذه الوفيات يمكن تجنبها , وهذا يعكس كيف أن المرأة تدفع ثمنا باهظا لدورها الانجابى يصل حد أهدار حقها فى الحياة .

3) أن ارتفاع نسبة الامية بين النساء خاصة فى المناطق التى تعانى من التهميش التنموى والاجتماعى بمعدل قومى يفوق ال 75 % هو نتيجة منطقية الى عدم تمكن نسبة كبيرة من البنات فى سن التمدرس من الالتحاق بمرحلة الاساس أو تساقطهن بنسبة عالية قبل اكمال المرحلة بسبب فقر المدن او العادات والتقاليد الاجتماعية فى المناطق الريفية بسبب زواج صغيرات السن .

كما أن العدد الغير كافى لمدارس مرحلة الاساس رغم الزيادة الملحوظة لزيادة نسبة السكان أثر سلبا فى نسبة الالتحاق بالتعليم

الاساسى , وهذا أدى بدوره الى ارتفاع نسبة الاطفال خارج المدرسة " ظاهرة المشردين " وكذلك زيادة نسبة عمالة الاطفال

4) تعتبر ظاهرة الفقر المؤنث من أكبر مظاهر ضعف البنية الاقتصادية فى السودان حيث اصبح له ظاهرة لا يمكن تجاوزها او غض الطرف عنها خاصة الارتفاع المستمر لدخول المرأة خاصة مسئولات الاسر الى السوق الغير رسمى " غير المنظم " وبوتيرة عالية بل يومية خاصة فى مناطق الحروب والنزاعات

كما دفعت المرأة السودانية ثمنا باهظا نتيجة لهيمنة سياسات الاقتصاد الحر وخصخصة الموسسات العامة حيث تشير بعض الدراسات الى ان 68% من المشردين وضحايا الخصخصة هم من النساء خاصة قطاع البنوك ومصانع النسيج

5) كما أن غياب سياسات التنمية الشاملة ادى الى ضعف حصول النساء على الموارد الانتاجية والتحكم فيها خاصة الاراضى الزراعية رغم ان نسبة مساهمة المرأة فى الامن الغذائى تفوق ال 80% وهذا يمثل اضعف حلقات النشاط الاقتصادى للمرأة من حيث الاعتراف بالقيمة الاقتصادية لهذا النشاط الاقتصادى الاستراتيجى .

6) وصلت الأزمة الأقتصادية الطاحنة مستوي خانق أزدادت معه دائرة الفقر علي المواطنين خاصة النساء لدرجة أحطت من كرامتهن الأنسانية وهذا بالاضافة الى تعدد مظاهر الاستغلال الاقتصادى والجنسى حيث أستشراء ظاهرة الزواج العرفى وزواج المتعة والمسيار .....الخ كما أن تضعضع مؤسسات الدولة أدى الى تعثرت كافة المجهودات المبذولة من اجل محاربة الفقر وذلك لغياب النظرة الوطنية الشاملة التى تعالج اسس الازمة الاقتصادية والالتزام بقضايا عامة الناس من الفقراء خاصة عائلات الاسر او ما يسمى

Women Headed Household.

7) وجود جملة من القوانين التى تتناقض والدستور وفى مقدمتها القانون الجنائى الذى يربط جريمة " الاغتصاب " بعقوبة "الزنا" حسب الشريعة الاسلامية وقانون الاحوال الشخصية,الذى يبيح زواج الطفلات القاصرات بمجرد الوصول الى سن البلوغ , بجانب قانون النظام العام الذى يهدر كرامة النساء فى مختلف الطبقات الاجتماعية دون استثناء , بل يستهدف الشرائح الضعيفة من المجتمع , وكل هذا يعتبر انتهاكا واضحا لمواثيق حقوق الانسان وتكريسا لدونية واضطهاد المرأة

8) يظل غياب الديمقراطية والحريات العامة خاصة حرية التعبير والتنظيم مهددا حقيقيا لاستقرار اوضاع النساء وحماية حقوقهن وتحقيق المساواة , اذ لابد لاى نظام ديمقراطى ان يقوم على مبدأ الحريات العامة واحترام حقوق الانسان وضرورة الاهتمام والاقرار الكامل بحقوق المرأة بما تكفله المواثيق والمعاهدات الدولية .

9) يشكل تنامى المد الاسلامى الاصولى تهديدا كبيرا لمسيرة المرأة السودانية والحفاظ على مكتسباتها التاريخية فى جبهة الحقوق الانسانية , كما ان ظاهرة التزاوج بين الثالوث "السلطة والمال والدين" أدى الى التعامل مع المرأة كسلعة تشترى وتباع فى سوق السلطة وتقهر وتضطهد باسم الدين فى محاولات الرجوع بها الى غياهب القرون الوسطى وقد جعل من برنامجه معالجة اوضاع المرأة من منطلقات فكرية ذات نزعة دينية تكرس للمفاهيم المحافظة كثيرا

10) ان الاستلاب الثقافى فى ظل التطور التكنولوجى وتنوع وسائط الاعلام الاجتماعية يشكل مهددا كبيرا ما لم تتم الاستفادة منه فى تطوير وسائل الانتاج وبناء القدرات الانتاجية للمرأة لتتحول الى قوة منتجة حقيقية لها اسهامها الاقتصادى والاجتماعى والثقافى الذى يعلى من قيمتها الانسانية ويحفظ كرامتها بعيدا عن شرك ثقافة وقيم " السوق " السائدة الان فى اغلب المجتمعات العربية .

ثالثاً: الأولويات و الرؤى المستقبلية

الدراسات العميقة للنشاط الاقتصادى للمرأة وبناء القدرات الانتاجية من خلال برامج استراتيجية للتنمية البديلة

تعزيز الدور الاجتماعى للدولة خاصة فى قطاع الصحة والتعليم والسكن اللائق والمياه النظيفة وخدمات الكهرباء والطاقة البديلة

العمل على وقف الحروبات وفض النزاعات وتنفيذ العدالة الانتقالية من خلال المشاركة الفاعلة للمرأة فى معسكرات النزوح

العمل على أصلاح وسيادة القوانين بما يتماشى ونصوص الدستور واعتبار المواثيق والمعاهدات الدولية هى المرجعية الاساسية للتشريع وسن القوانين

تعزيز المشاركة الكاملة والفاعلة للمرأة وعلى كافة مستويات وضع السياسات واتخاذ القرارات بنسبة لا تقل عن 30 % وذلك التزاما بمقررات بكين 1995 م

وشكرا جزيلا على حسن الاستماع

نعمات كوكو محمد
مركز دراسات النوع الاجتماعى – السودان